

أنظمة الاستعلام الائتماني كمدخل لصناعة القرار الائتماني بالإشارة إلى نموذج الجزائر.

Credit Information Systems as an Input to the Credit Decision Making With Reference to the Algerian Model.

أ.د. عبد الرزاق حبار

جامعة الشلف - الجزائر

a.habbar@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2019 / 03 / 05

ط.د. يمينة بوزكري¹

جامعة الشلف - الجزائر

y.bouzekri@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2018/08/21

Abstract :

The aim of this research paper is to identify the importance of credit information systems in providing the required detailed data to enable lending bodies to take the best credit decisions. The research is based on how credit information systems contribute to credit decision-making, and on the efficiency of the Algerian model. The study concluded that credit information systems consist of databases as well as institutional, technological and legal framework that support the efficiency of their performance. These systems provide credit reports that enable decision makers to select the highest rating client with lowest level of risk. Moreover, It showed that Algeria adopts the official model that represents the centrality of risk; and that a legislative environment has been created to develop the latter. However, according to the index of credit information issued by the world bank, the coverage of credit information in Algeria is still lagging behind compared to many other countries.

Keywords: Credit information systems, Credit decision-making, Decision support systems, Credit information index.

مقدمة:

يلعب الائتمان دورا فعالا في سد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وتوجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية ، كما يعتبر النشاط الأساسي للبنوك والمصدر الرئيسي لإيراداتها، ويعد القرار الائتماني المترجم الفوري الذي يقوم بترجمة المدخرات القومية إلى استثمارات قومية عن طريق ضخ الأموال في الاقتصاد. نتيجة لذلك تعد قرارات منح القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة أهم القرارات التي تتخذها البنوك وأكثرها حساسية، خاصة وأن هذه القرارات عادة ما تكون محفوفة بمخاطر يمكن أن تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية. و تعد البيانات والمعلومات الائتمانية الأساس الذي تستند عليه عملية صناعة القرارات، ولذلك أخذ المختصون في مجال الصيرفة في العديد من الدول التفكير في إنشاء وتطوير مراكز ومؤسسات متخصصة تعمل على جمع وتحليل وحفظ بيانات عملاء التمويل بالمصارف والمؤسسات المالية والتمويلية، من خلال العمل بآليات أنظمة الاستعلام الائتماني .

1 - المؤلف المرسل: يمينة بوزكري، الإيميل: y.bouzekri@univ-chlef.dz

والجزائر كغيرها من الدول يحاول فيها بنك الجزائر أن يجمع كل المعلومات الائتمانية التي تهدف إلى مساعدة النظام المصرفي في التقليل من مخاطر القروض؛ وهذا من خلال إنشاء نظام مركزي للاستعلام الائتماني وهيئة بيئة تشريعية لتطويره.

وعلى ضوء ما سبق تتبلور إشكالية دراستنا على النحو التالي: **كيف تساهم أنظمة الاستعلام الائتماني في صناعة القرار الائتماني؟ وما مدى كفاءة النموذج الذي تعتمده الجزائر؟**

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال الدور الذي تقوم به أنظمة الاستعلام الائتماني في توفير المعلومات الشاملة والدقيقة عن المقترضين والتي تمكن هيئات الإقراض من اتخاذ القرار الائتماني السليم.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالأهمية والمزايا الكبيرة لأنظمة الاستعلام الائتماني، ودورها في تكوين قاعدة بيانات سليمة ودقيقة تساهم في صناعة القرار الائتماني، والتعرف على المتطلبات الأساسية لبناء مثل هذه الأنظمة، كما تهدف إلى إبراز النموذج الذي تعتمده الجزائر ومدى حرصها على تطويره.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والوصول إلى الأهداف المرجوة تم معالجة موضوع البحث بإتباع المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف نماذج أنظمة الاستعلام الائتماني وتوضيح آلية عملها، وأيضاً في تحليل التفاوت في مؤشر هذه الأنظمة لدى بعض الدول العربية والمتقدمة.

خطة الدراسة:

للإلمام بجوانب البحث والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: أنظمة الاستعلام الائتماني ونماذجها الرئيسية.

المحور الثاني: آلية عمل أنظمة الاستعلام الائتماني ودورها في صناعة القرار الائتماني.

المحور الثالث: تقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر.

المحور الأول: أنظمة الاستعلام الائتماني ونماذجها الرئيسية:

تساهم نظم الاستعلام الائتماني أو ما يعرف بنظم التقارير الائتمانية بشكل كبير في تمكين الجهات المقرضة من تحليل طلبات الاقتراض من خلال ما توفره من بيانات ومعلومات عن العملاء (أفراداً أو مؤسسات) ومن عدة مصادر. وتختلف نماذجها باختلاف الجهة التي تديرها سواء رسمية أو خاصة.

أولاً- تعريف أنظمة الاستعلام الائتماني:

يمكن تعريف نظام الاستعلام الائتماني "بأنه خدمة توفير معلومات هامة عن طالب الاقتراض المصرفي. ويتم ذلك في شكل تقرير ائتماني عن عملاء المصارف والمؤسسات المالية أو عملاء مؤسسات الإقراض الشخصي والاستهلاكي. ويعرض السجل بيانات ديمغرافية شخصية لتعريف العميل؛ مثل الرقم القومي، السجل التجاري، سجل المصدرين والمستوردين، وبيانات ائتمانية"¹.

وفي تعريف آخر يحدد الإطار الذي تعمل فيه هذه الأنظمة حيث يوضح أن "أنظمة التقارير الائتمانية تشمل المؤسسات والأفراد والقواعد والإجراءات والمعايير والتكنولوجيا التي تمكن من تدفق المعلومات ذات الصلة لاتخاذ القرارات المتعلقة باتفاقات الائتمان والقروض"².

مما سبق يمكن القول أن نظم الاستعلام الائتماني تتألف من قواعد بيانات يتم فيها تجميع ومعالجة البيانات و المعلومات المالية والشخصية للمقترضين (أفراد و مؤسسات) لتقدم في شكل تقارير ائتمانية تمكن هيئات الإقراض من اتخاذ القرار الائتماني السليم؛ وهذا في ظل بيئة مناسبة تدعم كفاءتها.

ثانيا- النماذج الرئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني:

تختلف نماذج أنظمة الاستعلام الائتماني باختلاف الجهة التي تنشئها وتديرها؛ فهناك ثلاث نماذج رئيسية تقدم خدمات الاستعلام الائتماني؛ الأول عبارة عن مركزيات تملكها وتديرها البنوك المركزية والثاني عبارة عن شركات خاصة تملكها وتديرها المصارف والجهات المقرضة أما النموذج الثالث عبارة عن شركات مملوكة من قبل جهات مستقلة، كما يمكن أن يكون هناك نماذج مختلطة تشترك في ملكيتها وإدارتها الجهات الثلاثة.

1 -أنظمة الاستعلام الائتماني الرسمية:

يعتبر هذا النموذج من أكثر النماذج انتشارا لدى دول العالم ومن أول النماذج التي ظهرت؛ حيث تنشئ البنوك المركزية هذه الأنظمة لتحقيق أهداف رقابية على المصارف والمؤسسات المالية وعادة تكون في البنك المركزي أو جهة مستقلة تنشئها بقانون يعطيها الحق في إلزام المصارف والمؤسسات المالية بتوفير المعلومات والبيانات الائتمانية عن العملاء المومنين . ويتم منح سلطة لها لتوفير قاعدة بيانات وتأمينها وإدارتها ببرنامج خاص بها، ويتم تداول المعلومات وفقا لضوابط معينة يصدرها البنك المركزي ونشرات توضيحية³، حيث تمثل نموذجا لتبادل المعلومات تمكن من وصول البيانات للمؤسسات المالية لتحسين نوعية محافظ الائتمان الخاصة بها.⁴

2 أنظمة استعلام ائتماني مملوكة للدائنين:

هي عبارة عن أنظمة لتقديم خدمات الاستعلام الائتماني عن العملاء تنشئها المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم التمويل والتسهيلات الائتمانية للعملاء؛ وذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام الائتماني للجهات المشتركة في ملكيتها وللمصارف والمؤسسات المالية الراغبة في الاستفادة من خدماتها. ويقوم البنك المركزي بوضع ضوابط وأسس لتنظيم أعمال هذه الشركات والمكاتب التي تقدم خدمات الاستعلام. وفي بعض الأحيان يساهم البنك المركزي بسهم استراتيجي فيها بغرض إحكام وزيادة الرقابة والإشراف على أعمالها.⁵

3 -أنظمة استعلام ائتماني مستقلة:

هي شركات تقدم خدمات الاستعلام الائتماني ينشئها أفراد أو مؤسسات مستقلة بخلاف المصارف والمؤسسات المالية التي تقدم تمويلا وتسهيلات ائتمانية. ويتم الترخيص لهذه الشركات من قبل البنك المركزي بعد استيفاء شروط وضوابط معينة وعادة ما تعتمد قاعدة بياناتها على المعلومات المنشورة والمعلومات الصادرة من الجهات الرسمية.⁶

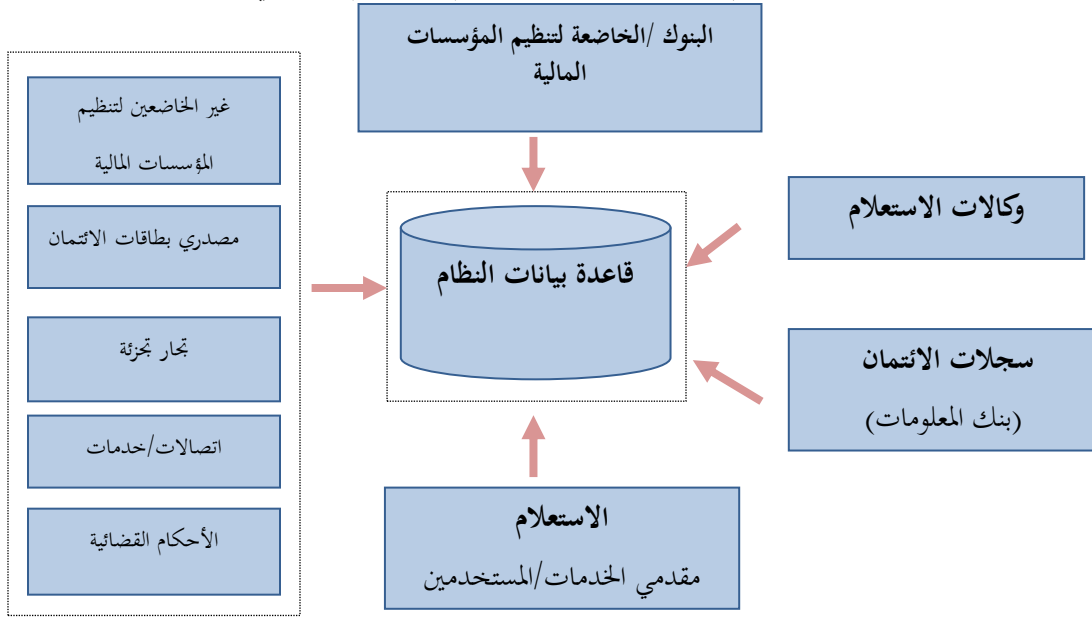
ثالثا- المزايا التي تحققها أنظمة الاستعلام الائتماني:

- يساهم بناء أنظمة متطورة للاستعلام الائتماني في تحقيق جملة من الفوائد والمنافع للاقتصاد الوطني بصورة عامة، وعلى صعيد تعميق القطاع المالي والمصرفي وزيادة كفاءته وسلامته بصورة خاصة، ومن أهم تلك المزايا:
- ضبط وتخفيف المخاطر وتحسين كفاءة الخدمات المصرفية.
 - المساهمة في الالتزام بتطبيق متطلبات اتفاقية بازل II لكفاية رأس المال.
 - دعم قدرات المصارف المركزية في الرقابة على المؤسسات المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.⁷
 - توفير تقارير ائتمانية عن عملاء الجهاز المصرفي تساعد المصارف في اتخاذ القرار الصائب عند منح التمويل.
 - المساهمة في حل مشكلة تشابه أسماء عملاء التمويل و في سهولة حصولهم على التمويل.⁸

رابعا- مصادر معلومات أنظمة الاستعلام الائتماني:

- توفر أنظمة الاستعلام الائتماني معلومات كافية عن العملاء ومشروعاتهم والأطراف المرتبطة بهم بشكل يمكن من تقييم طبيعة مخاطر العميل؛ ومن أهم هذه المعلومات:
- الغرض من منح الائتمان.
 - مصادر السداد ومدى انتظامها والمتنفعين الآخرين بها.
 - الوضع المالي للعميل وهيكل مخاطره ومدى حساسيتها لتطورات السوق ولالأوضاع الاقتصادية.
 - كفاية الضمانات والكفالات ومدى حساسيتها للتطورات الاقتصادية وتذبذبات الأسعار.
 - الخبرة السابقة مع البنوك بشأن تعاملات العميل من حيث انتظامه في سداد التزاماته السابقة، وقدرته الحالية على سداد الائتمان المطلوب في ضوء مقارنة المؤشرات المالية السابقة والحالية والتدفقات النقدية المتوقعة لمشروعاته وفق احتمالات مفترضة.
 - وجود معلومات عن خبرة العميل في الأعمال والمشروعات الممولة وشروطها وتعهداتها وملاءمة ذلك لشروط وسقوف الائتمان.
 - عند منح الائتمان لعملاء جدد؛ يجب توفر معلومات كافية ودقيقة عن سمعة العميل ووضعته المالي وحجم وطبيعة الالتزامات القائمة عليه تجاه الآخرين وقدرته على الانتظام في الوفاء بهذه الالتزامات.⁹
- يتم الاستعلام عن العملاء من مصادر مختلفة، منها البنوك والمؤسسات المالية، سجلات الائتمان العامة التي تديرها البنوك المركزية، أو من وكالات استعلام ائتماني أخرى في إطار تبادل المعلومات و مختلف المرافق العامة والشركات ذات العلاقة بالعملاء... الخ. تجمع هذه المعلومات و البيانات في قاعدة بيانات النظام لتستخدم في عملية التقييم. ويمكن أن نلخص مختلف مصادر المعلومات في الشكل الآتي:

شكل رقم (01): مصادر بيانات نظام الاستعلام الائتماني:



Source : Report, World Bank Group, op cit, p46, 51

المحور الثاني: آلية عمل أنظمة الاستعلام الائتماني ودورها في صناعة القرار الائتماني.

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني تقارير ائتمانية تمكن صانعي القرار من اختيار العميل الذي يشكل أعلى درجة تصنيف وأقل مستوى من المخاطر حيث تعمل هذه الأنظمة بالانسجام مع نظم التصنيف الائتماني التي تعتبر إضافة نوعية لعملها. ونظرا للأهمية المتزايدة لأنظمة الاستعلام الائتماني فقد يتطلب تطويرها توفير بيئة قانونية ومؤسسية وفنية مناسبة.

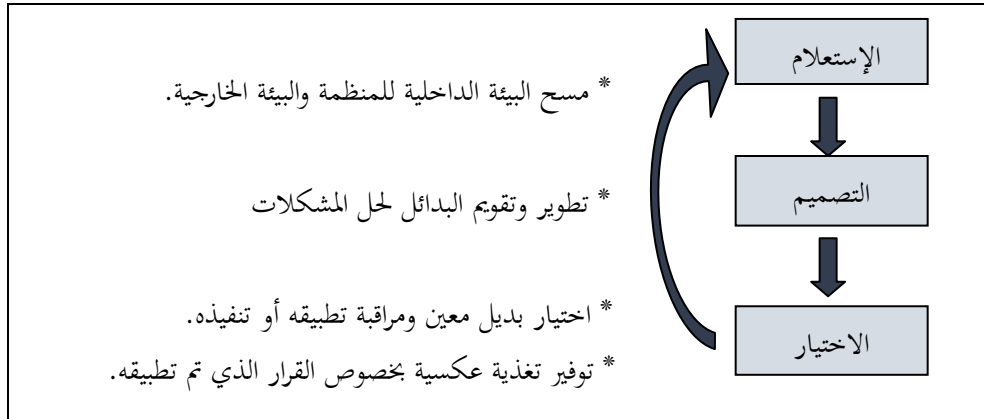
أولاً- نموذج عملية صناعة القرار:

تمر عملية صنع القرار بمجموعة خطوات يتبعها صانع القرار ليقوم باختيار البديل الأفضل على أن يستند هذا الاختيار على بعض المعايير وذلك في ظروف غير مؤكدة؛ حيث أن القرارات الائتمانية محاطة بدرجة من المخاطر تتباين درجتها واحتمالاتها وفقا لنوع القرار ومدته ومقداره والجهة التي يقدم إليها الائتمان، لذا يتم الاستعانة بنظم آليه تسمح بتقييم المخاطر وتصنيف المقترضين ومن بين هذه النظم هي نظم دعم القرار DSS .

تعتبر النظم المساندة لاتخاذ القرارات DSS أحد تطبيقات نظم الخبرة التي تعتمد على بناء نموذج رياضي يتضمن معلومات عن بدائل مختلفة لقرار معين، حيث يقوم مستخدم النموذج بإدخال البيانات من خلال الإجابة على مجموعة الأسئلة التي يطرحها النظام، ويقوم النظام بمقارنة هذه البيانات والتي تمثل وصفا للموقف المطلوب لاتخاذ قرار بشأنه ويعرض النظام البديل أو البدائل التي تحقق الشروط الواردة في الحالة، ويمكن تعريف نظم دعم القرار بأنها " نظم معلومات حاسوبية تفاعلية تساعد الإدارة على اتخاذ قرارات غير هيكلية وشبه هيكلية وذلك من خلال استخدام النماذج وقاعدة البيانات وواجهة بسيطة للمستخدمين".¹⁰

فإذا أجرينا مقارنة بسيطة بين نظم الاستعلام الائتماني ونظم دعم القرارات لوجدنا أن لنظم دعم القرارات دورا متخصصا أكثر في عملية صناعة القرار كما أنه مصمم لدعم المراحل الثلاثة (الاستعلامية، التصميمية، والاختيار) لنموذج هيربرت سايون لصناعة القرارات، أما نظام الاستعلام الائتماني فمصمم لتوفير معلومات للمرحلة الاستعلامية فقط والتي فيها تبدأ عملية صنع القرار.¹¹

شكل رقم (2): نموذج عملية صناعة القرارات



المصدر: محمد الصيرفي، مرجع نفسه، ص 278.

ويستخدم نظام دعم القرارات كلا من : النماذج التحليلية، قواعد بيانات متخصصة، حكمة ومعرفة صانع القرار نفسه، أسلوب نمذجة تفاعلي، لذلك فإنها تصمم لكي تكون نظاما آتية سريعة الاستجابة .

ثانيا- آلية عمل نظام التصنيف الائتماني:

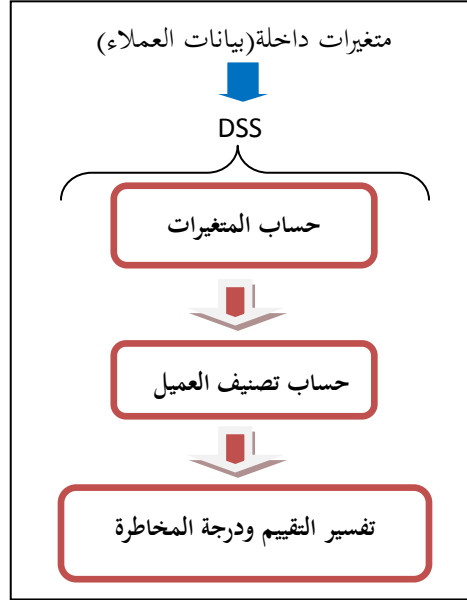
من بين مجالات تطبيق DSS هو إدارة محفظة البنك، حيث يوفر نظام دعم القرار في مجال إدارة محفظة البنوك عدة تسهيلات منها: إمكانية المستخدم للنظام الحصول على محتوى المحفظة و القدرة على عرض البيانات وتصميم الأشكال و قدرة DSS على إعطاء المحفظة إمكانية التعامل مع وضعيات مختلفة... الخ¹². كما يستخدم في عملية التصنيف الائتماني. وهي طريقة إحصائية لتقييم مخاطر الائتمان، إذ تشمل عناصر التصنيف الائتماني الجوانب التالية: تقييم العميل، احتمالية التعثر، درجة المخاطرة، تفسير التقييم.¹³

يمر عمل نظام الدعم أو نظام التصنيف بثلاث مراحل أساسية وهي:

- 1 **حساب المتغيرات:** يعتبر هذا العنصر من أكثر عناصر النظام تعقيدا، حيث يتم تحليل عينة البيانات باستخدام عدد كبير من المتغيرات المستمدة من بيانات العملاء، كعمر المقترض، عدد التسهيلات، نوع التسهيلات، عدد كفالات العميل، عدد الاستعلامات المنفذة عن العميل... الخ؛ بحيث يتم استخراج القدرة التنبؤية بالنسبة المئوية لكل متغير، ويتم اختيار أقوى 15-20 متغير من حيث قدرة المتغير على القياس والتنبؤ بمخاطر العميل الائتمانية. ويتم تجميعها بما يسمى نموذج التصنيف الائتماني (Score card) .
- 2 **حساب تقييم العميل:** في هذه المرحلة يتم احتساب تقييم العميل بناء " على المتغيرات التي يتكون منها نموذج التصنيف الائتماني والتي تنطبق على بيانات العميل وتقيس مخاطره الائتمانية وسلوكه الائتماني لحظة تقييمه.

3 استخراج تفسيرات التقييم ودرجة المخاطرة: يقوم النظام بهذه المرحلة وبناء على نتائج احتساب مخاطر العميل باستخراج درجة تفسير التقييم، وذلك وفقا لمعدلات رياضية تربط درجات تقييم العميل بالمتغيرات والتفسيرات التي تنطبق على بيانات العميل لحظة الاستعلام عنه.

شكل رقم(3): آلية عمل نظام التصنيف الائتماني



المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: " تقرير صندوق النقد العربي رقم 75-2017، مرجع نفسه، ص22».

إن مركز دعم القرارات (نظام DSS) هو نظام قابل للتعديل بما يتلاءم مع عمليات المراجعة الشاملة التي تتم بشكل دوري خلال فترات زمنية محددة على جميع المتغيرات ذات العلاقة المحددة لدرجات المخاطر لتتوافق مع الممارسات الدولية الفضلى بالخصوص ، وانسجاما مع تغيرات البيئة المصرفية التي يعمل بها النظام.

ثالثا-آلية عمل نظم الاستعلام الائتماني :

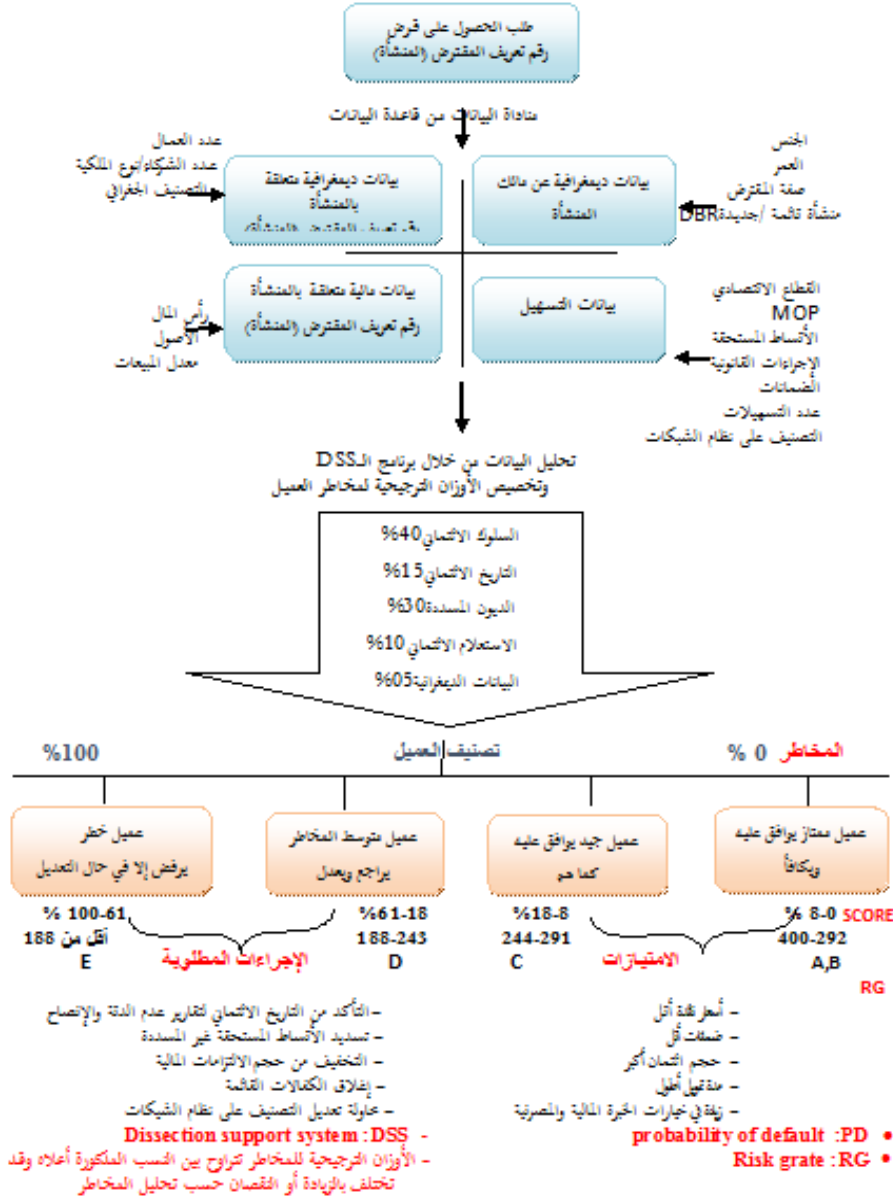
إن توفر نظم الاستعلام الائتماني والتي تشمل نظام التصنيف الائتماني تساهم بدرجة كبيرة في منح التسهيلات الائتمانية للأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات. إذ تعتبر نظم التصنيف الائتماني إضافة نوعية لنظم الاستعلام الائتماني ،حيث يستند عملها بالأساس إلى مدى توفر بيانات عن المقترضين وكفلائهم على نظم الاستعلام الائتمانية.¹⁴

يعمل نظام الاستعلام الائتماني بالانسجام مع نظام التصنيف كالتالي:

- 1 يقوم مستخدم النظام بتنفيذ عملية استعلام على نظام الاستعلام الائتماني .
- 2 يتولى نظام الاستعلام الائتماني عملية جلب بيانات العميل من قاعدة البيانات.
- 3 يتابع النظام عملية الاتصال ببرنامج DSS .
- 4 يقوم مركز دعم القرارات DSS بتنفيذ عملية حسابية لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية للعميل بناء على تحليل البيانات المالية والشخصية التاريخية والحالية الإيجابية والسلبية وفقا للمتغيرات والمحددات المعتمدة في النظام لتقييم السلوك الائتماني للعميل المستعلم عنه كما هو موضح في الشكل رقم(4).

- 5 يقوم مركز دعم القرارات بإرسال النتائج وتخزينها على قاعدة البيانات.
- 6 ترسل النتائج بعد التحليل على شكل عناصر التصنيف إلى نظام الاستعلام الائتماني للإفصاح عنها في التقرير الائتماني للعميل .

شكل رقم (4): آلية عمل أنظمة الاستعلام والتصنيف الائتماني



المصدر: تقرير صندوق النقد العربي رقم 75-2017، مرجع نفسه، ص 27.

تمثل الفئة AB أعلى تصنيف وتميز بارتفاع القدرة على سداد فوائد وأصل الدين، وتتنزاد احتمالات عدم السداد كلما انخفضت درجة التصنيف إلى أن تصل لدرجة الخطر الممثل في الفئة E حيث تنعدم فيها كل احتمالات السداد إما بسبب إفلاس العميل أو وفاته أو

تأخره عن السداد لمدة تفوق السنة، كما تختلف درجة التصنيف حسب الجهة التي تمنح التصنيف وحسب المعايير التي يعتمد عليها النظام ففي وكالات الاستعلام والتصنيف الدولية Moody's و Standard & Poor's و Fitch وتمثل الفئة AAA أو أعلى تصنيف، بينما أدنى درجة هي الفئة D .

إن نقص المعلومات الائتمانية عن المقترضين وسلوكهم يدفع المؤسسات المالية والمصرفية إما للامتناع عن منح الائتمان للعديد منهم أو منح هذا الائتمان بأسعار مرتفعة، ومن جهة أخرى يمنح للمقترضين الذين يتمتعون بدرجة تصنيف عالية عدة امتيازات كتخفيض في سعر الفائدة وفي الضمانات المطلوبة وغيرها من الامتيازات.

رابعاً- التقييم الرقمي وخدمة التقارير الائتمانية:

تقدم أنظمة الاستعلام الائتماني خدمة الاستعلام الائتماني في شكل تقارير ائتمانية للجهات الرسمية من قاعدة بياناتها وعادة ما تحتفظ في هذه القاعدة ببيانات خمس سنوات فأكثر. ويتم الاستعلام الائتماني عن العميل في الغالب لمعلومات إيجابية أو سلبية أو إيجابية و سلبية لمدة عامين. كما أن التصنيف بالدرجات الائتمانية يستبعد إلى حد كبير اعتماد المصرف التقييم الشخصي للزبائن في العملية الائتمانية كما يختصر الوقت اللازم لاتخاذ قرار الائتمان.¹⁵ ويعتبر التقييم الرقمي للعميل مؤشراً يعكس الموقف الائتماني للعميل ويتم احتسابه بطرق رياضية وإحصائية متطورة، حيث يعكس درجة المخاطرة للعميل وكلما زادت درجة التقييم الرقمي للعميل كلما أعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة والعكس صحيح¹⁶. وبذلك يشكل تقرير الاستعلام الائتماني أحد المدخل الرئيسية لصناعة قرارات الائتمان وبدونه لا يمكن إصدار القرار.¹⁷

خامساً- متطلبات تنظيم وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

تفترض الممارسات السليمة لتنظيم وتطوير أنظمة الاستعلام الائتماني توفر مجموعة من المتطلبات الأساسية لنجاح عمل هذه الأنظمة وتحقيقها للأغراض والأهداف المأمولة منها. وتمثل هذه المتطلبات فيما يلي:

1- البنية التحتية الضرورية لنظام الاستعلام الائتماني (التحديات):

يتطلب تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني توفر بيئة مناسبة تدعم كفاءتها؛ والتي تشمل ما يلي:

- الحصول على بيانات أكثر دقة وبشكل متكرر (يؤدي نقص الحواسيب في المصارف إلى الحيلولة دون توفير البيانات بسرعة).
- تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وضمان سرية البيانات وأمنها (لابد من تحسين المهارات التقنية في البنك المركزي من أجل استخدام برمجيات جديدة لتقليل وقت المعالجة).
- توسيع وعي المستهلك (نشر المعرفة بشأن تقارير الائتمان كونها ضرورية لتمكين الأفراد والشركات لحماية حقوقهم).
- إدخال منتجات جديدة وحلول أعمال جديدة مثل استخدام الهواتف الخلوية لتقديم التقارير الأساسية.
- السماح بالملكية الخاصة والتشجيع عليها (شريطة وجود الأساس القانوني لذلك).

2- المتطلبات الأساسية لقاعدة بيانات الائتمان:

تتطلب قاعدة البيانات الائتمانية، وجود بنية أساسية للمعلومات المالية وستشمل هذه البنية التحتية ما يلي:

- الإطار القانوني والتنظيمي لتبادل المعلومات.
- واحد أو أكثر من مكاتب الائتمان الخاصة و / أو سجل الائتمان العام إذا كان موجودا.

- قواعد بيانات القطاع العام مثل الممتلكات وضمادات المركبات وسجلات الأصول وتسجيل الناخبين وقواعد بيانات الهوية الوطنية وما إلى ذلك، ولاسيما قواعد بيانات الدفع.
- قواعد للبيانات المالية.
- العنصر غير الرسمي "ثقافة الائتمان".¹⁸

المحور الثالث: تقييم كفاءة نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر:

أدركت الجزائر على غرار دول العالم بالأهمية المتزايدة لأنظمة الاستعلام الائتماني خاصة مع تعدد الخدمات الائتمانية وإدخال العمل باتفاقية بازل2، فعملت على تهيئة البيئة المناسبة لإنشائها وتطويرها.

أولاً- إنشاء و تطوير نظام مركزي للاستعلام الائتماني (مركزية المخاطر):

تعتبر الجزائر من بين الدول التي اهتمت بهذا النموذج من الاستعلام الائتماني، حيث تأسست مركزية المخاطر بموجب المادة 160 من قانون النقد والقرض 90 / 10 وأكد عليها الأمر 11/03 في المادة 98. وإدراكا بأهمية نظم الاستعلام الائتماني قام بنك الجزائر بإعادة تنظيم مركزية المخاطر من خلال النظام رقم 01/12 المؤرخ في 20 فيفري 2012 المتضمن مركزية مخاطر المؤسسات والأسر والتي تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة لهم (سواء إيجابية أو سلبية). حيث تكلف مركزية المخاطر بجمع من البنوك والمؤسسات المالية أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة القروض الممنوحة وسقفها والمبالغ المسحوبة ومبالغ القروض غير المسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض¹⁹ باستعمال رقم تعريف خاص. و تكلف مركزية المخاطر بجمع ومعالجة وحفظ المعلومات حول القروض البنكية.

1 **مركزية مخاطر المؤسسات:** وتسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأشخاص المعنويين والأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطا مهنيا بدون أجر.

2 **مركزية مخاطر الأسر:** تسجل فيها المعطيات المتعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد.

تصرح البنوك والمؤسسات المالية شهريا بجميع القروض الممنوحة لربائنها من مؤسسات وأفراد لمركزية المخاطر، والتصريح بدون تأخير عن كل معلومة طرأت على وضعية المقترض قد تؤثر على ملاءته، كما يتعين على المؤسسات المصروفة أن تستشير مركزية المخاطر قبل منح أي قرض لزيون جديد.²⁰

ويقيم بنك الجزائر المسئول الرئيس عن تنظيم وتسيير مركزية المخاطر قصد توفير المعلومات الائتمانية الضرورية لمختلف المتعاملين في القطاع من بنوك ومؤسسات مالية من خلال تبادل المعلومات، وهو ما يصب في تحسين إدارة مخاطر القروض.

والجدول رقم(1) يبين تطور عدد التصاريح في مركزية المخاطر خلال الفترة (2008-2016).

جدول رقم(1):تطور عدد التصاريح في مركزية المخاطر خلال الفترة(2008-2016)

عدد التصاريح	السنوات
63943	2008
69657	2009
72766	2010
87107	2011
94708	2012
113149	2013
144358	2014
541832	2015
758473	2016

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على:

Banque d'Algérie, Rapport annuel (2008,2010,2012,2014 ,2016)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عدد التصاريح المقدمة لبنك الجزائر في تزايد منذ 2008 إلى سنة 2016 حيث بلغ العدد سنة 2016 758473 تصريحاً مقابل 63943 تصريحاً في 2008، ويعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً لدعم عملية التقليل من مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية من خلال تفادي التعامل مع مقترضين مشكوك في قدراتهم الائتمانية. مما يسمح بتفادي مشكلة التعثر المصرفي.

للإشارة فقد توفر في نهاية 2016 لدى مركزية المخاطر الجديدة (مؤسسات وأسر) والتي بدأ تشغيلها في سبتمبر 2015 ملف وصفي يضم 758473 شخصا طبيعياً ومعنوياً مقابل 541832 شخصا طبيعياً ومعنوياً في نهاية 2015. وأكد بنك الجزائر بأن المركزية لا تزال قيد التطوير؛ حيث تواصل المصارف والمؤسسات المالية في إرسال الموازاة تصريحاتها إلى المركزية القديمة كون رقم هوية المؤسسات والأفراد يختلف في المركزيتين ويتم تحويل التصاريح تدريجياً إلى المركزية الجديدة. وتلزم المصارف والمؤسسات المالية بالمساهمة في هذه المركزية وتزويدها بالمعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة ومستويات استعمالها الفعلي والالتزامات بالتوقيع المقدمة والضمانات التي تمت حيازتها عن كل قرض. وتهدف المركزية إلى مشاركة كل المصارف في وضع المعلومات التي تحوزها حول مدينيها، ومن خلال تبادل هذه المعلومات إلى تحسين إدارتها لمخاطر القرض²¹.

وفي نهاية ديسمبر 2017 بلغت القروض والالتزامات بالتوقيع المصرح بها 4566926 مليار دينار للمؤسسات الخاصة و 656880 مليار دينار للأسر مقابل 3957057 مليار دينار للمؤسسات الخاصة و 536600 مليار دينار للأسر في نهاية 2016²²؛ حيث ارتفعت حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من 50% إلى 51.4% منها 7.4% إلى الأسر، بزيادة قدرها 11.86% لهذا القطاع²³.

3 المعايير المتخذة في تقييم القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات:

تعتمد البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية في منح القروض على عدد من المعايير التي تضمن تأمينها ضد مخاطر عدم القدرة على السداد وتبقيها محافظة على ملاءمتها؛ حيث تستعمل لتقييم القرض ترجيحات حسب طبيعة ونوعية الطرف المقابل يحددها البنك المركزي الجزائري، وتحدد معدلاتها حسب الفئات أدناه²⁴:

أ. المستحقات على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة:

في حالة تبنى بنك أو مؤسسة مالية التنقيط الخارجي (من طرف هيئات خارجية تحدد قائمتها اللجنة المصرفية) في تقييم المخاطر على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة، فعليه استعمال هذه الطريقة لتقييم جميع مستحقاته على المؤسسات المنقطة:

جدول رقم (02): بوضوح معدلات ترجيح مخاطر المؤسسات الكبيرة والمتوسطة.

التنقيط الخارجي للمؤسسة	AAA إلى AA-	A+ إلى A-	BBB+ إلى BBB-	BB+ إلى BB-	B+ إلى B-	أقل من B-	لا يوجد تنقيط
الترجيح	20%	50%	100%	100%	150%	150%	100%

المصدر: بنك الجزائر، نظام رقم: 01-14، مرجع نفسه، مادة 14.

من خلال الجدول يتضح أن نسبة ترجيح مخاطر القرض لدى المؤسسات الكبيرة والمتوسطة المصنفة في AAA مثلاً تحدد ب 20% وهي نسبة أقل؛ حيث أن هاته المؤسسات تتمتع بجدارة ائتمانية عالية وبالتالي نسبة مخاطرها أقل، بينما ترتفع نسبة ترجيح الخطر إلى 150% لدى المؤسسات التي تصنيفها أقل من B-؛ حيث أن هذه المؤسسات لا تتمتع بجدارة ائتمانية وقدرتها على تسديد التزاماتها ضئيلة، فحين تحدد لها نسبة ترجيح 100% في حالة عدم استخدام البنوك والمؤسسات المالية التنقيط الخارجي. مما يبين أن عملية التصنيف تساهم بشكل كبير في تحديد وبدقة نسبة الخطر المرتبطة بالمقترض.

ب. المستحقات على المؤسسات الصغيرة جدا والخواص:

يطبق ترجيح 75% على هذه المستحقات شرط أن لا يتجاوز مستوى التعرض على المستفيد الواحد مبلغ 10.000.000 دج، يأخذ التعرض أحد الصيغ الآتية على وجه الخصوص: قروض قابلة للتجديد، مساعدات لإنشاء مؤسسات، تسهيلات للمؤسسات الصغيرة، قروض تجهيزات جارية لفائدة الخواص. كما ترجح هذه المستحقات بنسبة 100% في حالة عدم استجابتها للشروط المذكورة.

ت. القروض العقارية للاستعمال السكني:

يطبق ترجيح 35% على القروض العقارية للاستعمال السكني التي تستجيب للشروط الآتية:

- أن تكون القروض الممنوحة للأفراد بغرض اقتناء أو تهيئة أو بناء سكنات مضمونة برهن رسمي.

- اعتمادات إيجاريه لاستعمال سكني موجهة ليشغلها المستأجر.

- أن يعادل مبلغ القرض 80%.

- أن يكون الرهن الرسمي من المرتبة الأولى.

- أن يمين بفترات منتظمة.

وفي حالة عدم احترام أحد المعايير المذكورة يطبق ترجيح نسبته 75%. كما يمكن أن يخصص لها تطبيق 50% حسب حالات يحددها النظام.

ث. القروض العقارية للاستعمال التجاري:

يطبق ترجيح 75% على القروض المضمونة برهون رسمية على الأملاك العقارية للاستعمال المهني أو التجاري. غير أنه يطبق ترجيح

نسبته 50% على الاعتمادات الإيجارية المالية والعمليانية المتضمنة حق الشراء شريطة تقييم العقار المرهون رسميا بفترات منتظمة.

رغم حصول تطور ووجود برامج حالية لتطوير نظم الاستعمال الائتماني؛ إلا أن البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية لازالت تعتمد على

نظام داخلي لتقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين، ويقتصر التنقيط الخارجي على المؤسسات الكبيرة والمتوسطة وهذا في حالة تبنيتها التنقيط من هيئة خارجية؛ بينما تتمثل مهمة مركزية المخاطر في تزويد هاته البنوك والمؤسسات المالية بالمعلومات اللازمة في عملية التقييم.

4 تطور نسبة القروض المتعثرة في الجزائر :

بالرغم من التحسينات التي طرأت على مركزية المخاطر وارتفاع في نسبة القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات؛ إلا أن دور هذه المركزية

في التقليل من تعثر القروض لم يكن بالشكل المرغوب. ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03): يوضح تطور نسبة القروض المتعثرة خلال سنتي 2016 و2017.

2017	2016	
12.3%	11.9%	قروض غير مسددة خاصة بزبائن البنوك العمومية
7.9%	8.2%	قروض غير مسددة خاصة بزبائن البنوك الخاصة

المصدر: تم إعداده بالاعتماد على: مؤشرات التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر، اطلع عليه عبر الموقع:

(http://www.eco-algeria.com)، بتاريخ: 2018/12/29، على الساعة 11:33

يتضح من خلال الجدول ارتفاع في نسبة الديون المتعثرة لدى البنوك العمومية من 11.9% في سنة 2016 إلى 12.3% في سنة 2017

حيث ساهمت فيها القروض الممنوحة في إطار برنامج دعم التشغيل (أنساج و كناك و أنجام) بنسبة 78% حسب تقرير بنك الجزائر لسنة 2017.

وهذا يرجع إلى عدة أسباب من بينها :

عدم وجود معلومات صحيحة ودقيقة عن العملاء والمشاريع الممولة، نظرا لاعتمادها بصفة أساسية على المعلومات المقدمة من المقترضين

دون التأكد منها بشكل كاف من مصادر خارجية.

غياب سياسات إقراضية سليمة تراعي الدراسة العلمية لجدوى المشاريع والتي تعتمد على التحليل والتقييم الدقيق لمخاطر القرض، فضلا عن سياسة الدولة في إلزام البنوك العمومية على تطبيق بعض التعليمات لتمويل هذا النوع من المشاريع. منح قروض للمؤسسات وأشخاص غير مؤهلين وذوي قدرات ضعيفة في التسيير (تعتبر سمعة المقترض من المعايير الأساسية لتصنيف خطر القرض).

- عدم وجود سياسة واضحة لدى البنوك لمتابعة المشاريع الممولة للمؤسسات.

على عكس البنوك العمومية، سجلت المصارف الخاصة انخفاضا في نسبة الديون المتعثرة في 2017 مقارنة بمستواها المسجل سنة 2016، حيث تراجعت من 8,2% إلى 7,9% وهو ما يفسر سياستها الصارمة في منح الائتمان. أما بالنسبة للقروض غير المسددة من طرف الأسر والمؤسسات والمقيدة على مستوى مركزية المخاطر، سجل بنك الجزائر نسبة 55,4% من القروض المتعثرة غير القابلة للتسديد؛ حيث بلغت نهاية 2017 ما قيمته 720,8 مليار دينار مقابل 521,8 مليار دينار في نهاية 2016²⁵.

وهو ما يفسر عجز هذه المركزية في تحقيق الأغراض المنشودة في المساهمة في خفض المخاطر الائتمانية وبناء سياسات وإجراءات فعالة لإدارتها، فضلا على عجزها عن تغطية المعلومات الائتمانية بشكل أكبر واعتمادها فقط على البيانات السلبية (حالات التعثر) وذلك بصورة عامة لكبار العملاء والمستفيدين، بالإضافة أنها لا تقدم خدمات إضافية باتت مهمة مثل خدمات التقييم (scoring) والدراسات والاستشارات والكشف عن حالات التلاعب وغيرها، فهي موجهة أصلا لأغراض الرقابة ومتابعة الانكشافات والتركيزات الائتمانية.

ثانيا- تقييم مستوى عمق المعلومات الائتمانية عند بعض الدول بما فيها الجزائر:

يتم قياس عمق المعلومات الائتمانية من خلال مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدره البنك الدولي في تقريره السنوي "ممارسة أنشطة الأعمال" "Doing Business"، حيث يغطي ما يلي:²⁶

1- مؤشر عمق الاستعلام الائتماني (المعلومات الائتمانية):

يقيس القواعد والممارسات التي تؤثر على مدى ونطاق التغطية، تتراوح نقاط هذا المؤشر بين 0 و 8 ويشير عدد نقاط أعلى إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية بما يسهل قرارات الإقراض، وإذا كانت مكاتب الائتمان الخاصة أو مراكز الائتمان العامة لا تعمل أو كان نطاق تغطيتها أقل من 5% من السكان الراشدين؛ فإن تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون صغراً.

2- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية:

عدد الأفراد والمؤسسات المقترضة والمسجلين في المراكز الخاصة التي تعمل على تجميع المعلومات عن جدارتهم الائتمانية و تسهل تبادلها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية.

3- تغطية المراكز العامة للمعلومات الائتمانية:

عدد الأفراد والمؤسسات المقترضة والمسجلين في المراكز العامة التي تعمل على تجميع المعلومات عن جدارتهم الائتمانية و تسهل تبادلها فيما بين البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة لإجراءات تنظيمية.

يبين الجدول رقم (2) مؤشر عمق المعلومات الائتمانية بما فيها تغطية السجلات (المراكز) العامة وتغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية عند بعض دول العالم.

جدول رقم (04): تطور مؤشر الاستعلام الائتماني في بعض دول العالم بما فيها الجزائر لسنة 2017.

الدول	مؤشر الاستعلام الائتماني "عمق المعلومات الائتمانية" (0منخفض-8مرتفع)	نسبة معلومات الائتمان المتوفرة إلى عدد السكان البالغين (%).	
		تغطية السجلات أو مكاتب الائتمان العامة	تغطية مكاتب المعلومات الائتمانية الخاصة
-الإمارات العربية المتحدة	8	8.8	54.5
- الجزائر	0	2.9	0.00
- تونس	6	26.9	0.00
- المغرب	7	0.00	25
- البحرين	8	0.00	27.8
-الأردن	5	2.2	15.3
- الكويت	6	31.0	15
-السعودية	8	0.00	50.2
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	6.63	19.57	62.92
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	5	11.3	17
إيطاليا	7	30.9	100
ألمانيا	8	1.9	100
بلجيكا	5	95.5	0.00
الولايات المتحدة الأمريكية	8	0.00	100
الصين	8	95.3	21.4

Source : Doing Business, the World Banks, consulté le 21 /02/2018 à 09H00

من خلال الجدول يتضح أن مؤشر الاستعلام الائتماني في 2017 سجل أعلى مستوى له (8 نقاط) عند بعض الدول العربية كالإمارات العربية المتحدة، المملكة السعودية والبحرين مما يعني أن هاته الدول تحظى بأفضل كفاءة ائتمانية شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا والصين في حين يتجاوز هذا المؤشر مثيله في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض الدول الأوربية كبلجيكا مثلا سجل المؤشر فيها 5 نقاط.

كما يتضح لنا أن مؤشر الاستعلام الائتماني قد سجل تطورا وتحسنا في معظم الدول العربية، حيث تجاوز عند معظمها 5 نقاط، وهذا يعود إلى جهودها المكثفة في تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني بغية تعزيز و تقوية البنية التحتية لقطاعها المصرفي.

أما بالنسبة للجزائر فقد سجل مؤشر الاستعلام الائتماني 0 نقطة سنة 2017 ويشير إلى عدم توفر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية نتيجة ضعف تغطية أنظمة الاستعلام الائتماني حيث قدرت ب 2.9% سنة 2017 وهي نسبة تقل عن 5%، أما مكاتب الاستعلام الائتماني المدارة من قبل القطاع الخاص فليس لها وجود في الجزائر عكس بعض الدول العربية كالإمارات العربية، البحرين، المغرب، الكويت والسعودية التي تملك مكاتب للاستعلام الائتماني.

تعتمد الجزائر على سجل الائتمان العام أو مركزية المخاطر التي يديرها البنك المركزي لأغراض الرقابة على الإفراض وبالتالي لا تحصل البنوك على معلومات دقيقة حول المقترضين مثل التي توفرها مكاتب الائتمان الخاصة التي لها دور متخصص أكثر في التقارير الائتمانية، فالمكاتب الخاصة شبكتها أكثر تعقيدا من التي في السجل العام كونها تتضمن أنواعا مختلفة من مصادر المعلومات ويمكنها إصدار عدة أنواع من التقارير الائتمانية (القرض الاستهلاكي، القرض العقاري، قرض الأعمال وما إلى ذلك). يمكن أن تتضمن هذه التقارير بيانات بسيطة عن التخلف عن السداد أو تقارير إيجابية عن جدارة المقترضين (بيانات إيجابية)، فضلا عن استخدامها لنماذج إحصائية لإنتاج خدمات التقييم، وهو ما تفتقر إليه هذه المركزية إذ يتعين على البنك المركزي الجزائري بذل المزيد من الجهود سواء لتطوير هذه المركزية أو الترخيص بإنشاء وكالات خاصة للاستعلام الائتماني تكمل عمل هذه المركزية وتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية .

خاتمة:

تلعب أنظمة الاستعلام الائتماني دوراً بالغ الأهمية في توفير البيانات المفصلة اللازمة لمساعدة هيئات الإقراض على اتخاذ أفضل القرارات الائتمانية من خلال ضبط المخاطر الائتمانية والتعرف بشكل دقيق على درجة الخطر التي يشكلها كل عميل. حيث تمكنا في هذه الدراسة من عرض كيفية مساهمة أنظمة الاستعلام الائتماني في صناعة القرار الائتماني وعرض مختلف نماذج هذه الأنظمة ومدى تغطيتها للمعلومات الائتمانية عند بعض دول العالم بما فيها الجزائر. وقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

الاستنتاجات:

- تتألف نظم الاستعلام الائتماني في جوهرها من قواعد بيانات، إلى جانب الإطار المؤسسي والتكنولوجي والقانوني الذي يدعم كفاءة أداء هذه القواعد.

- هناك ثلاثة نماذج رئيسية لأنظمة الاستعلام الائتماني: الأول أنظمة استعلام ائتماني رسمية تديرها البنوك المركزية، والثاني شركات استعلام ائتماني مملوكة للدائنين (البنوك والمؤسسات المالية) والثالث شركات استعلام ائتماني مستقلة مملوكة من قبل جهات مستقلة. حيث تستخدم الجزائر النموذج الأول والمتمثل في مركزية المخاطر.

- تتولى هذه الأنظمة عملية جلب بيانات العميل من قاعدة البيانات، وعلى مستوى مركز دعم القرارات تتم عملية حسابية وفقاً لمعدلات رياضية لتقدير وتقييم المخاطر الائتمانية للعميل بناءً على تحليل البيانات المالية والشخصية التاريخية والحالية الإيجابية والسلبية وفقاً للمتغيرات والمحددات المعتمدة في النظام؛ حيث يتم تصنيف العميل لترسل النتائج بعد التحليل للإفصاح عنها في التقرير الائتماني للعميل، وكلما زادت درجة التقييم الرقمي كلما اعتبر العميل ذو درجة مخاطر منخفضة والعكس صحيح.

- كما بينت هذه الدراسة اهتمام الجزائر بتنظيم وتطوير نظام الاستعلام الائتماني والممثل في مركزية المخاطر من خلال إصدار مجموعة من التشريعات تضمنت إنشاء مركزية مخاطر المؤسسات ومركزية مخاطر الأسر والعمل على توسيع نطاق المعلومات والبيانات المجمعة والمتاحة. لكن بالرغم من ذلك لا يزال نطاق تغطية المعلومات الائتمانية متأخراً عن العديد من الدول العربية والمتقدمة وفقاً لمؤشر المعلومات الائتمانية الذي يصدره البنك الدولي.

التوصيات:

- العمل على تشجيع البنوك والمؤسسات المالية والقطاع الخاص على إقامة شركات أو مؤسسات خاصة للاستعلام الائتماني تحت إشراف ورقابة بنك الجزائر وبناء إطار قانوني وتشريعي ينظم عملها على أن يغطي هذا الإطار: نوع المعلومات التي يمكن تجميعها وتبادلها والغرض من استخدامها والجهات التي يسمح لها بتبادلها وقواعد أمن وسلامة هذه البيانات وحماية خصوصية العملاء والإجراءات اللازمة قبل اتخاذ قرار منح قرض وحجم وسقف الائتمان الممكن منحه للمقترض... الخ.

- استخدام التقنيات الحديثة الأكثر كفاءة وسلامة لنجاح هذه الأنظمة وتجميع المعلومات الائتمانية السلبية والإيجابية من قبل المصارف، شركات التمويل المختلفة و شركات الخدمات ومؤسسات التجزئة و سجلات الأحكام القضائية. بالإضافة إلى بناء القدرات لتوسيع نطاق الخدمات التي يمكن تقديمها لتشمل هذه الخدمات إجراء الدراسات والبحوث وخدمات الاستشارات لإدارة المخاطر وخدمات التقييم (scoring) والكشف عن حالات التلاعب وغير ذلك.

- تطوير القواعد والأنظمة لدى البنوك و المؤسسات المالية لتسهيل وتسريع عملية اتخاذ قرارات الائتمان، كاستخدام نظم آلية أكثر تطوراً لتصنيف المقترضين و التأكد من كفاءة الأنظمة التقنية والشبكات الإلكترونية وربطها بوحدة البيانات بالبنك المركزي ومن المهم أن تمارس السلطات الإشرافية دوراً إيجابياً ومحفزاً للمؤسسات المصرفية يدفعها لتوظيف خدمات التقييم والاستعلام الائتماني في إجراءات منح الائتمان والقروض.

- بذل جهود لتوعية الجمهور بقوانين وإجراءات عمل نظام الاستعلام الائتماني وبمسؤوليات والتزامات جميع المشاركين في النظام، والعمل على نشرها في كافة وسائل الإعلام، وعقد ورشات عمل وندوات لمناقشة عمل هذه الأنظمة وحث المصارف على توزيع وثيقة إعلامية تحتوي على كافة المعلومات التي يحتاجها عملاء المصارف.

المراجع والهوامش

- ¹ عبد الله الحسن محمد، دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف، مجلة المصري، بنك السودان المركزي، العدد 62، ديسمبر 2011، ص 4.
- ² Report, World Bank Group, General principles for Credit reporting, September, 2011, p07.
- ³ الفاتح الشريف يوسف الطاهر، نور الهدى محمد، الترميز الائتماني ودوره في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي في السودان، مجلة العلوم الاقتصادية، 2013، ص 63.
- ⁴ Report, World Bank Group, op cit, P67.
- ⁵ عبد الله الحسن محمد، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- ⁶ الفاتح الشريف يوسف الطاهر، دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان، أطروحة دكتوراه في الفلسفة والدراسات المصرفية، جامعة السودان، 2015، ص 47.
- ⁷ تقرير صندوق النقد العربي، تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية، 2008، ص 7.
- ⁸ الفاتح الشريف يوسف الطاهر، دور نظام الاستعلام الائتماني في الحد من التعثر وأثره في الأداء المالي للمصارف التجارية في السودان، مرجع سابق، ص 47.
- ⁹ تقرير صندوق النقد العربي، مبادئ إدارة مخاطر الائتمان، اللجنة العربية للرقابة المصرفية، 2012، ص 5، 6. (بتصرف).
- ¹⁰ محمد الصيرفي، القرار الإداري ونظم دعمه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص 138، 154.
- ¹¹ مرجع نفسه، ص 304. (بتصرف).
- ¹² بoudach عبد الجليل، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2007، ص 120.
- ¹³ تقرير صندوق النقد العربي، تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، اللجنة العربية للمعلومات الائتمانية، رقم 75-2017، ص 22، 25.
- ¹⁴ مرجع نفسه، ص 22، 25.
- ¹⁵ فريهان عبد الحفيظ يوسف، إدارة المخاطر المصرفية، بحث مقدم في كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، 2008، ص 16، متاح على الموقع: (<https://www.iasj.net/iasj?func=fltext&ald52825>)
- ¹⁶ تجميع مخاطر الائتمان في البنك المركزي المصري، اطلع عليه في الموقع: (<http://www.cbe.org.eg/ar/BankingSupervision/CCR>) بتاريخ: 2018/03/01، على الساعة 10:00.
- ¹⁷ أحمد غنيم، صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار إستراتيجية الشاملة للبنك، مجموعة النيل العربية، ط 1، مصر، 2002، ص 118.
- ¹⁸ Hachinohe, Daiwa, Development of database on corporate Credit information, university Research(HURI), Institute of Research(DIR), January, 2008, P29, 100.
- ¹⁹ حنفوسي عبد العزيز، العولمة وتأثيراتها على الجهاز المصرفي، دار الأيام للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2016، ص 144.
- ²⁰ Article 01,04,10,13 du règlement n°12/01 du 20/02/2012, portant organisation et fonctionnement de la centrale des risque entreprises et ménages, J.O.R.A.D N°36 du 13/06/2012, p45.
- ²¹ Banque d'Algérie, Rapport annuel 2016, p101.
- ²² <http://www.bank-of-algeria.dz/>
- ²³ بنك الجزائر، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018، ص 16.
- ²⁴ بنك الجزائر، نظام رقم 14-01 مؤرخ في 16 فيفري سنة 2014 يتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، المادة 13 و 14.
- ²⁵ مؤشرات التقرير السنوي 2017 لبنك الجزائر، اطلع عليه عبر الموقع:
- ²⁶ Doing Business, Economy Profile, téléchargé de :arabic.doingbusiness.org, consulté le 24/02/2018 à 09H00. (<http://www.eco-algeria.com>)، بتاريخ: 2018/12/29، على الساعة 11:33.